بسم الله الرحمن الرحيم

ولاية السودان: منتدى قضايا الأمة

"تبديل الأحكام الشرعية استمرارٌ وتركيزٌ للعلمانية في السودان"

أقام المكتب الإعلامي لحزب التحرير / ولاية السودان، منتداه الشهري المعروف بمنتدى قضايا الأمة يوم السبت ٢٩ ذو الحجة ١٤٣٧هـ الموافق ١ تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٦م، والذي جاء هذه المرة تحت عنوان: (تبديل حكم الزاني المحصن... لمصلحة من؟) قدم فيه الأستاذ محمد جامع (أبو أيمن) مساعد الناطق الرسمي لحزب التحرير / ولاية السودان، ورقة بين خلالها الموقف الشرعي في حد الرجم الذي ورثته الأمة عن رسول الله ﷺ أول من نفذ شرعة الله تعالى، وقد تناقلت الأمة حكم الرجم عنه عليه الصلاة والسلام بالأدلة الصحيحة الثابتة، وطبقه من بعده خلفاؤه وصحابته الكرام. وقد استدل المتحدث بمجموعة من الأدلة الثابتة في السنة القولية والفعلية. مشيراً إلى أن الباعث على هذه التعديلات ليس باعثاً فقهياً مبنياً على دين الله تعالى، وإنما هو باعث سياسيٌ، ليتوافق الإسلام مع المواثيق الدولية تماهياً مع المشروع الأمريكي.

وقد أورد المتحدث العديد من تصريحات المسؤولين، من بينها ما قاله وزير العدل في ٢٠١٦/٦/١م: "وجدنا قوانين في السودان تخالف الشريعة الإسلامية في التطبيق وأخرى تخالف المواثيق الدولية"، ويضيف: "هل يمكن أن نحكم على شخص بالردة وأن تأتي بالناس لرجمه بالحجارة في هذاالعصر؟! وإذا كانت العقوبة في الرجم الإعدام لماذا لا نعدمه شنقاً ونكون أدينا الغرض".

وأكد مساعد الناطق الرسمي أن الدول الغربية مارست ضغوطاً على حكومة السودان، في قضية المرتدة (أبرار)، فقد استدعت الخارجية البريطانية القائم بالأعمال السوداني، ووصفت حكم المحكمة بأنه همجي! وطالبت السودان باحترام التزاماته الدولية بشأن حرية الأديان، وبيَّن المتحدث أن الأمر لم يكن تصريحات غربية فقط، وإنما توجيهات مباشرة للحكومة التي استجابت لها، حيث قال رئيس البرلمان السوداني (الفاتح عز الدين) في حديثه للإذاعة السودانية الجمعة ٢٠١٤/٠٥/١٧م "إن البرلمان بصدد مراجعة أربعين قانوناً".

وقال مقدم الورقة، إن تغيير الأحكام الشرعية هو حملة غربية للقضاء على أحكام الإسلام، بالرغم من أنها حبر على ورق. وقد حذر مساعد الناطق الرسمي من خطورة الحرب العلمانية الغربية، مستدلاً بتصريح (دانييل بيكيل)، مدير قسم أفريقيا في هيومن رايتس ووتش الذي قال: "لا يجوز رجم أحد حتى الموت، لا بد أن يُصلح السودان فوراً قوانينه التمييزية وأن يُلغي عقوبة الإعدام وجميع العقوبات البدنية التي تخرق التزاماته المترتبة عليه بموجب المواثيق الدولية، التي وعد باحترامها" ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢. مذكراً الحضور بتصريح وكيل وزارة الخارجية السودانية، حين استقبل مبعوث الرئيس الأمريكي للحريات الدينية حيث قال: "السودان دولة ليس لها دين" ٢٠١٥/٠٨/٠٥م، وتصريح النائب السابق لرئيس الجمهورية الحاج آدم - رئيس قطاع الفكر والثقافة، في حوار معه في صحيفة الصيحة يوم ٢٠١٦/٨/١٠م: (الحوار بحث كيف يُحكم السودان، ووصل لوضع مناهج لحكم السودان). وبيّن أبو أيمن أن الرئيس البشير أكد على هذا الأمر بقوله (إن استيعاب مخرجات الحوار الوطني يتطلب تعديلات دستورية وقانونية).

ومن خلال هذه التصريحات، أكد مقدم الورقة أن قضية تبديل حكم الرجم هي سياسية بامتياز، وليست فقهية، كما يدعي البعض ويروج لها، مشيراً إلى أن هذه القضية تُفهم في إطار خطوات النظام المتسارعة إلى علمنة السودان عبر الحوار الجاري، الذي خصص لتبديل العلمانية الملتحية إلى علمانية صريحة كالحة.

وقد تفاعل الحضور مع ورقة المنتدى بالأسئلة والنقاش والمداخلات وعلى رأسهم البروفيسور/ ناصر السيد - الأمين العام لجبهة الدستور الإسلامي، والدكتور منصور حسن - عضو هيئة شؤون الأنصار، وقد امتلأت قاعة المنتدى بالحضور من الإعلاميين وأهل السياسة والرأي والفكر.

مندوب المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير في ولاية السودان

وهذا بعض ما ورد في صحف الخرطوم الصادرة صباح اليوم الأحد ٢٠١٦/١٠/٠٢م

صحيفة الجريدة العدد (١٨٨٨) بتاريخ الأحد ٠١ محرم ١٤٣٨هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٠٢م

حزب التحرير: تعديل عقوبة الزاني استجابة للضغوط الأمريكية

الخرطوم: سعاد الخضر

شن حزب التحرير هجوماً عنيفاً على الحكومة واتهمها بالسعي للاستجابة للضغوط الأمريكية ومنشور «هيومن رايتس ووتش» الذي يرفض العقوبات البدنية، ورفض مساعد الناطق الرسمي لحزب التحرير محمد جماع تعديل عقوبة الزاني المحصن من الرجم إلى الشنق في مقترح لتعديل القانون الجنائي الذي اجازه مجلس الوزراء الخميس قبل الماضي. وخير جماع مجمع الفقه الإسلامي وأئمة المساجد ما بين الوقوف مع الشرع أو أن يذهبوا إلى مزبلة التاريخ، وقال جماع في ندوة نظمها الحزب بمقره أمس أن الحكومة تتجه لتطبيق علمانية صارخة لا حياء فيها، واعتبر القضية ليست قضية فقهية وإنما سياسية، ونوه إلى أن تعديل الحدود يأتي في إطار التطبيع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأضاف «السودان أصبح كأنه ولاية من ولايات أمريكا». وتوقع أن تعديل قوانين كثيرة في الفترة المقبلة، واستند على ذلك بإعلان رئيس الجمهورية المشير عمر البشير أن المرحلة المقبلة تتطلب تعديلات دستورية وقانونية، بالإضافة إلى أن الهدف من الحوار وضع منهج لحكم البلاد، معتبراً إن الإنقاذ ضربت القيم الإسلامية في مقتل. وأن البلاد يقودها تجار الدين والسياسة.

صحيفة أخبار اليوم العدد (٧٩٣٦) بتاريخ الأحد ٠١ محرم ١٤٣٨هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٠٢م

حزب التحرير ولاية السودان ينتقد تبديل حكم الزاني المحصن

أبو خليل: تعديل أحكام الشريعة يكون بإجماع الأمة وليس بقرار سياسي

الخرطوم: حنان عيسى

رسم مشاركون في منتدى قضايا الأمة صورة ضبابية لمستقبل السودان خلال المرحلة القادمة، وتوقعوا مزيداً من التدخل الأمريكي في البلاد، وعبروا عن خشيتهم من أن يصبح السودان ولاية أمريكية، وحذروا من خطورة الهجمة الغربية على الإسلام، وكشفوا عن حرب واضحة تستهدف كل شكل من أشكال الإسلام، وطالبوا أمس خلال المنتدى الشهري لحزب التحرير ولاية السودان بعنوان (تبديل حكم الزاني المحصن لمصلحة من؟)، بتصحيح النظرة الخاطئة للإسلام، واستنكروا التغييرات في الحدود الشرعية من أجل نيل رضاء الغرب، وأشاروا إلى أن تطبيق الشريعة ليس أمنيات ولكن أحكاما شرعية يجب أن تطبق كاملة، ولفتوا إلى أن أي تبديل في الأحكام الشرعية يجب أن يكون بإجماع الأمة وليس اجتهادات السياسة.

وتوقع مساعد الناطق الرسمي لحزب التحرير ولاية السودان، محمد جامع، أن تشهد المرحلة القادمة تغييرات في كل الأحكام التي تظهر الهوية الإسلامية، بما فيها القوانين والدستور. وقال إن البلاد مقبلة على علمانية صارخة لا خفاء فيها، ولم يستبعد أن يكون وراء تبديل عقوبة الزاني المحصن إلى الإعدام أغراض سياسية ينفذها من أسماهم بتجار الدين وسماسرة السياسة. فيما عزا حالة الإحباط التي يمر بها الشباب للضرب في القيم، وأكد أن القسوة في الشريعة غير واردة، وقال الإنسان ليس هو الجهة التي تحدد الرأفة والقسوة في حكم الله، وقطع باستحالة معالجة مشاكل السودان وتحقيق الاستقرار والأمن وإيقاف الحروب، بما يحاك من خطط في الغرف المغلقة أو الهواء الطلق، ما لم يكن هنالك نظام عادل يحترم حقوق الإنسان ويطبق حكم الله.

تنويه: ما ورد في صحيفة أخبار اليوم على لسان أبو خليل ليس تصريحاً له، حيث لم يكن الأخ/ إبراهيم عثمان أبو خليل - الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان من ضمن الحضور في المنتدى، والتصريح أعلاه إنما ورد على لسان د. منصور حسن - عضو هيئة شؤون الأنصار.